

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
كلية الشريعة والاقتصاد

مجلة الشريعة والاقتصاد

دورية أكاديمية متخصصة محكمة تعنى بالدراسات
الشريعة والقانونية والاقتصادية

العدد السابع
...07...

شعبان 1436هـ / جوان 2015 م

ISSN 2335-1624

فهرس العدد:

- 09 كلمة السيد مدير الجامعة.....أ.د السعيد دراجي
- 11 كلمة السيد عميد كلية الشريعة والاقتصاد.....أ.د كمال لدراع
- 15 كلمة السيد رئيس التحرير..... د. كمال العرفي
- 17 حق الطفل في الحماية على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية..... د. عبد الحميد عماري
- 47 الحديث المعضل: دراسة نظرية تطبيقية د. قاسم محمد غنام
- 95 جهود العلامة محمد بن عبد الكريم المغيلي في مجال الكتابة في فقه السياسة الشرعية بين التجديد والتأثير..... د. نور الدين بوكرديد
- 151 طبيعة الدين وصفة التاجر كشرطين لشهر الإفلاس دراسة بين القانون التجاري الجزائري والمصري..... د. محمد رضا التميمي
- 183 قاعدة (الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف) وتطبيقاتها المعاصرة في بعض مسائل الأسرة أ. الزبير معتوق
- 225 وسائل حماية المخطوط الوقفي أ. بلقاسم فيلاي
- 269 أصناف المشكل من القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية..... د. عبد العزيز ثابت
- 313 الصندوق المركزي للأموال الوقفية بين المشروعية الفقهية والقانونية..... أ. رمزي قانة
- 349 الحافظ محمد أبو راس الناصري الجزائري وأجوبته الفقهية من خلال كتابه فتح الإله ومنتته أ. الساسي حسناوي
- 391 منهج أبي العباس الونشريسي وجهوده في صناعة التوثيق من خلال كتابه المنهج الفائق أ. أحمد لشهب
- 423 استقراءات المالكية من نصوص المدونة..... ليلي ساعو
- 461 زواج الأقارب وعلاقته بالأمراض الوراثية..... ساسية لعمارة

كلمة أ.د. السعيد دراجي

مدير الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
محمد صلى الله عليه وسلم

تصدر كلية الشريعة والاقتصاد طبعتها السابعة من مجلتها العلمية المحكمة التي تعنى بالدراسات الشرعية والاقتصادية والقانونية وهو ما أكسبها تنوعا وثراء معرفيا وعلميا لترقى إلى مصاف المجالات العالمية ذات القيمة العلمية والمرجعية. ويجوي هذا العدد مواضيع متنوعة تعكس تخصصات الكلية بصفة خاصة وتخصصات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بصفة عامة. ويتميز بالرصانة المعرفية والمنهجية العلمية، فكل المقالات خاضعة للتحكيم الدقيق بحسب المعايير المعمول بها في مجال النشر والبحث العلمي.

فالشكر موصول إلى كل الطاقم الإداري والتقني والعلمي المشرف على هذه المجلة. وكل الذين أسهموا بمواضيع قيمة تخدم الباحثين قبل الطلبة في أبحاثهم ورسائلهم والذين حكموا وقيموا تلك البحوث حتى تم اخراجها في هذه الطبعة المتميزة، فهنيئا للقراء ولكلية الشريعة والاقتصاد.

وتبقى المجلة منفتحة على كل البحوث والمواضيع الجادة والدراسات الأكاديمية التي تخدم العلم والمعرفة وترتبط بمكونات وموروثات المجتمع وأصالته.

والله ولي التوفيق

كلمة أ.د. كمال لدرع

مدير المجلة. عميد كلية الشريعة والاقتصاد

إن مهام جامعة العلوم الإسلامية عموماً وكلية الشريعة والاقتصاد خصوصاً تكوين طلبة في تخصصات علمية نوعية ذات صلة بالعلوم الإسلامية، وهي وظيفة سامية تسهم بها في أنواع المعرفة التي تخدم الوطن في جوانبه الشرعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية.

ومن هنا يكون واجب الكلية الاهتمام بالبحث العلمي، وأن يكون من ضمن أولوياتها في برامجها ومخططاتها، عن طريق تفعيل دور الهيئات العلمية، وتوفير الظروف المناسبة للباحثين، لأن البحث العلمي هو الكفيل بتحقيق التنمية والتطور، ونشر المعرفة، والارتقاء بمستوى التفكير والبحث والإنتاج العلمي؛ وذلك يتوقف على مبادرات أهل العلم من أساتذة وباحثين، فهم المشكلون للقيادة العلمية، وهم المرشدون والموجهون لأهل السياسة والحكم وصناع القرار، وهم الذين يمدونها بالحلول والمقترحات والاستشارات المستقبلية.

والهيئات العلمية داخل الجامعة يمنحها القانون صلاحيات واسعة من حيث وضع البرامج وتسخير الوسائل والأدوات، التي وضعتها الوزارة الوصية لفائدة البحث العلمي، ورصدت لذلك أموالاً كبيرة، حتى لا تبقى هياكل مشكلة قانوناً لكن دون فعالية علمية، ودون إشراك جميع الأساتذة للعضوية فيها، فالأستاذ الجامعي يمثل الأداة الأساسية لتحريك عمل هذه الهيئات وإنجاح دورها وتحقيق أهدافها، فالاستنكاف عن الانخراط فيها يمثل قصوراً في فعالية الأستاذ داخل الفضاء الجامعي.

فالبحث العلمي أولوية الجامعة تطبيقاً لسياسة وزارة التعليم العالي التي خصصت لذلك ميزانية كبيرة، وجعلت من الأستاذ الجامعي أستاذاً باحثاً حسب ما ينص عليه قانونه الأساسي، وشجعتة بجملة من التحفيزات المادية والمعنوية، فلا ينبغي أن يقتصر دوره الرسالي على مجرد وظيفة التدريس رغم أهميتها النبيلة،

وأن يستغل الإمكانيات والفضاءات والوسائل التي خصصت للبحث العلمي، وأن ينخرط في المخابر وفرق البحث، حتى تسهم الجامعة من خلال دور الأستاذ المحوري في التنمية الوطنية الشاملة، وتكون شريكا اجتماعيا قويا.

لذا فإن كلية الشريعة والاقتصاد تواصل بكل حرص واهتمام أداء رسالتها العلمية عبر أساتذتها وهيئاتها المختلفة، موفرة جوا من المنافسة بين الباحثين للإسهام العلمي المتنوع لنشر ما توصلوا إليه من نتائج علمية في مجلتها المحكمة يستفيد منها غيرهم من المهتمين والدارسين، وهو ما يضمن الانتظام في صدور أعدادها، من جهة والارتقاء بمستواها العلمي وتعزيز مكانتها بين الدوريات الجامعية الأكاديمية من جهة أخرى.

ومجلة الكلية تمثل مجالا مهما للأساتذة لنشر مقالاتهم العلمية، وعرض نتائج بحوثهم ودراساتهم، وهي فرصة أيضا لطلبة الدراسات العليا للتدريب على كتابة البحوث بطريقة منهجية سليمة تحت إشراف أساتذتهم المؤطرين، ترقية لمستواهم المعرفي، وتأهيلاً لهم ليكونوا باحثين متميزين مستقبلاً.

ورغم حداثة نشأة مجلة الكلية فقد بدأت تكسب سمعة طيبة لدى الباحثين من داخل الوطن وخارجها، وصارت تستقبل مقالات كثيرة، وهو ما يشجعنا أكثر على مواصلة الجهد للارتقاء أكثر بمستواها العلمي والفني. لكن يبقى إسهام أساتذة الكلية في مجلتها دون الطموح المنتظر منهم، مقارنة بالإقبال المتزايد للباحثين من خارج الجامعة للنشر فيها، مع أن الكلية تزخر بعدد كبير من الأساتذة الباحثين في مصف الأستاذية، وعدد لا بأس به من طلبة الدكتوراه.

أشكر أعضاء الهيئة المشرفة على إنجاز العدد السابع من مجلة الشريعة والاقتصاد، وحرصها على انتظام صدور أعدادها، كما أشكر الباحثين الذين أسهموا بمقالاتهم النافعة، ونتمنى لجميع الباحثين مزيداً من العطاء العلمي المتنوع.

كلمة د. كمال العرفي

رئيس تحرير المجلة

تواصل مجلة الشريعة والاقتصاد مسيرتها المباركة في دعم البحث العلمي ونشر مقالات الباحثين في ظل تزايد النشاطات البحثية والإنتاج الأكاديمي الذي ترعاه الجامعات وكلياتها بمختلف تخصصاتها، في إطار السياسة المنتهجة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإشراك الأساتذة والباحثين في عملية التنمية الفكرية والنهضة الثقافية، بجعل النشر العلمي في المجالات المحكمة جزءاً أساسياً من أجزاء العملية البحثية وعاملاً مهماً من عوامل التطور العلمي.

وتعمل المجلة من خلال جهود هيئتها التحريرية وإدارتها وهيئتها الاستشارية، وكذا إسهامات الباحثين على السير بتؤدة وثبات في تحقيق أهدافها النبيلة في توفير فضاء علمي مناسب للنشر الذي يعد من أهم انشغالات الأساتذة الباحثين وعموم المتدرجين في سلم الجهود البحثية والعلمية.

وفي عددها السابع تؤمل المجلة أن تفي بوعودها الملزمة لجميع التواقين للنشر فيها باستيعاب بحوثهم الجادة ومقالاتهم القيمة، كما تمضي على عادتھا في خلق نوع من التوازن بين التخصصات التي تدخل في حيز اهتماماتها؛ ف جاءت مقالات العدد متنوعة كالعادة لتشمل بحوثاً في الشريعة والقانون والاقتصاد.

وإذ تشكر هيئة التحرير كل المسهمين بمقالاتهم في هذا العديد، فإنها تنني

بالشكر الجزيل والامتنان

الكبير لكل الأساتذة الخبراء الذين شاركوا في تقييم هذه البحوث

وترشيحها للنشر.

د. كمال العرفي